



Distr.
GENERAL

ICCD/COP(3)/12
29 September 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف

الدورة الثالثة

ريسي، ١٥-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

البند ١٠ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

الآلية العالمية

استعراض التقرير الذي قدمه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد)
عن تعاونه مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات مهتمة أخرى، بما في
ذلك القطاع الخاص

مذكرة من الأمانة

١- دعا مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ١٨/م أ-٢، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد) إلى متابعة
كيفية التعاون بينه وبين مجتمع المنظمات غير الحكومية وكذلك مع منظمات مهتمة أخرى، بما في ذلك القطاع
الخاص، وإلى رفع تقرير إلى مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة.

٢- وتقدم الأمانة، بموجب هذه الوثيقة، التقرير الوارد من الإيفاد^(١) لينظر فيه مؤتمر الأطراف.

(١) استنسخ التقرير دون أن تقوم أمانة الاتفاقية رسمياً بإدخال تعديلات تحريرية عليه.

الدعم الذي يقدمه الإفاد إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر،
مع الإشارة بوجه خاص إلى دور المنظمات غير الحكومية

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
	حافظ استثمار الإفاد في المناطق التي تستهدفها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة	ثانيا -
٥ (القاحلة، شبه القاحلة، الجافة شبه الرطبة)	التصحر
	الدعم المباشر الذي يقدمه الإفاد لإعداد برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية	ثالثا -
١٥	والإقليمية
١٩	رابعا - التحالفات الاستراتيجية مع المنظمات المختصة
٢١	خامسا - مستقبل التعاون بين الإفاد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

أولاً - مقدمة

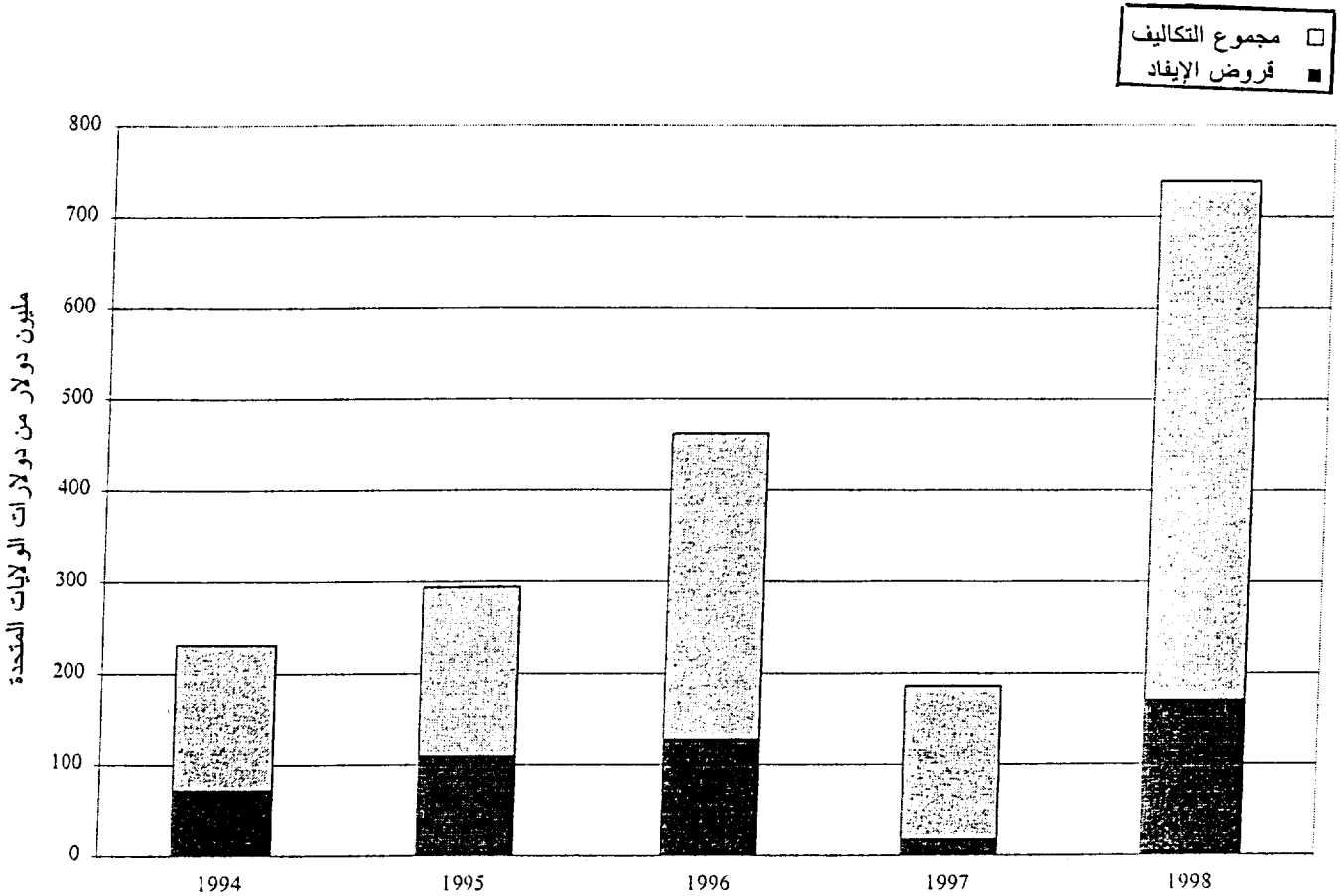
عقد مؤتمر الأطراف دورته الثانية في داكار من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. ودعا مؤتمر الأطراف، بموجب المقرر ١٨/م أ-٢ الذي اعتمده في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ الوثيقة ICCD /COP(2)/14/Add.1 (الصفحة ٣٠)، الإيفاد إلى متابعة طرائق التعاون بينه وبين المنظمات المهتمة الأخرى والمنظمات غير الحكومية، وإلى تقديم تقرير إلى دورة مؤتمر الأطراف الثالثة للنظر فيه، واتخاذ الإجراءات المناسبة. واستجابة لهذا الطلب، يحتوي هذا التقرير على معلومات مستوفاة عن الدعم الذي قدمه الإيفاد لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الفترة المرحلية وبعد المصادقة على الاتفاقية، على حد سواء، مع الإشارة خاصة إلى التعاون مع المنظمات غير الحكومية. وينقسم التقرير إلى أربعة أجزاء: (١) حواظ استثمار الإيفاد في المناطق التي تستهدفها الاتفاقية (القاحلة، شبه القاحلة، الجافة شبه الرطبة)؛ (٢) الدعم المباشر الذي يقدمه الإيفاد لإعداد برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية؛ (٣) تحالفات الإيفاد الاستراتيجية مع المنظمات المختصة؛ و (٤) مستقبل التعاون بين الإيفاد والاتفاقية.

وتعد الاتفاقية أداة مهمة لتعزيز الجهود التي يبذلها الإيفاد من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتخفيف من وطأة الفقر في المناطق الريفية ودعم المبادرات المحلية في المناطق ذات الأراضي الجافة سعياً إلى تحقيق التنمية المستدامة. ويرى الإيفاد أن برامج العمل الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية هي وسائل مثلى للتكيف السياسي والمؤسسي والتكنولوجي مع احتياجات سكان الأراضي الجافة. وبناءً عليه، تناول الصندوق مجالات الأنشطة التالية للاتفاقية:

- البحث والتطوير (المادة ١٧)
- نقل التكنولوجيا وحيازتها وتكييفها وتطويرها (المادة ١٨)
- بناء القدرات والتعليم والتوعية العامة (المادة ١٩)
- الموارد المالية (المادة ٢٠)
- الآليات المالية، وفي المقام الأول وإيواء الآلية العالمية ولكن أيضاً إنشاء الصناديق الوطنية لمكافحة التصحر، بما في ذلك مشاركة المنظمات غير الحكومية لضمان التوجيه السريع والفعال للموارد المالية إلى الصعيد المحلي (المادة ٢١)
- مرفق التنفيذ الإقليمي لأفريقيا (المرفق ١، المادة ٤)

- إطار التخطيط الاستراتيجي للتنمية المستدامة (المرفق ١، المادة ٦)
- مضمون برامج العمل الوطنية (المرفق ١، المادة ٨)
- مضمون وإعداد برامج العمل دون الإقليمية (المرفق ١، المادة ١١)
- مضمون برنامج العمل الإقليمي (المرفق ١، المادة ١٣)
- مرفق التنفيذ الإقليمي لآسيا (المرفق ٢، المادة ٦)
- مرفق التنفيذ الإقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي (المرفق ٣)

مشاريع مكافحة التصحر



ثانياً - حوافز استثمار الإيفاد في المناطق التي تستهدفها

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (القاحلة،

شبه القاحلة، الجافة شبه الرطبة)

نطاق برنامج الإقراض الخاص بالصندوق وصلته بأهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

كان الإيفاد، قبل إنشاء اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بأمد طويل، يستثمر في المناطق التي تتعرض فيها الأراضي للتردي (المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة) والتي تعد حالياً مناطق أساسية تستهدفها الاتفاقية. وقد شملت الأنشطة المضطلع بها الإنتاج الزراعي، والحفاظ على الموارد الطبيعية وإدارتها، وإيجاد موارد رزق بديلة من خلال توفير التمويل الصغير وإنشاء المشاريع البالغة الصغر، مثلاً. وهناك تطابق كبير بين أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وأهداف الإيفاد وهي التخفيف من وطأة الفقر، والتنمية المستدامة القائمة على الشراكة الابتكارية والعمل الجماعي في المناطق ذات الأراضي الجافة. وكان التقارب بين النهج المركز على السكان الذي تدعو إليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وتوكيد الإيفاد ذاته على التنمية القائمة على المشاركة على صعيدي المجتمع المحلي والأسرة، وسيلة ساعدت الصندوق على تشجيع أهداف الاتفاقية. إن التزام الإيفاد بتناول مسألتَي الجفاف والتصحر على أنهما مشكلة عالمية ذات حلول محلية يبدو واضحاً من خلال استثماره في مجال التخفيف من وطأة الفقر في الأراضي الجافة الذي تبلغ قيمته ٣ مليارات دولار من دولارات الولايات المتحدة تقريباً ويمثل رصيداً لا يثمن من المعرفة.

والجدير بالملاحظة هو تنوع الاستثمارات التي يمولها الإيفاد لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، كما هو ظاهر من خلال القروض والمنح، بما في ذلك الصناديق التكميلية وأهداف الاتفاقية راسخة في استراتيجية الإقراض التي يتبعها الصندوق بالنسبة إلى أفريقيا، كما هو مشار إليه في برنامج عمل الإيفاد منذ اعتماد الاتفاقية. وتتوافق الأهداف مع إقرار الإيفاد بأن مساهمته المباشرة في مكافحة التصحر وآثار الجفاف هي من خلال إنشاء أطر مؤاتية على الصعيد المحلي: أطر تسمح لسكان الأراضي الجافة بالقيام بدور رئيسي في مكافحة التصحر. وبلغت تكاليف المشاريع المعتمدة في الأراضي الجافة منذ اعتماد القرار بشأن الإجراءات المستعجلة لأفريقيا في حزيران/يونيه ١٩٩٤ وحتى نهاية عام ١٩٩٨ ما مجموعه ٦٦٥ ٤١٧ ١ مليون دولار، كانت مساهمة الإيفاد منها ٤٩٧ ٠٦٧ مليون دولار.

البلدان المعنية ومجالات الأنشطة

عمل الإيفاد في البلدان التالية عند تنفيذ برامجه في المناطق الهامشية: إثيوبيا والأردن والبرازيل وبليز وتزانيا وتونس والجزائر وزمبابوي والسنغال والسودان وسوريا وعمان وغانا والكاميرون وليسوتو ومالي ومدغشقر ومصر والنيجر.

وتتضمن مجالات الأنشطة ما يلي:

- تحقيق تنمية مستكفية قائمة على المشاركة تعزز الأمن الغذائي والوضع التغذوي والدخل الريفي ونوعية الحياة. وتستند مثل هذه الأنشطة إلى نظم المحاصيل الزراعية المستدامة التي تتصف بالتوازن بين استخراج المياه الجوفية وإعادة تغذيتها، وبتنوع المحاصيل، وبتثبيت المراعي، وبتحسين البنية التحتية الاجتماعية، وذلك من أجل منع النزوح الريفي؛
- تشجيع الإدارة الجماعية للموارد الطبيعية بصورة مستدامة وقابلة للتكرار. وتشمل الأنشطة المضطلع بها التربة، والمياه، والغطاء الحرجي والتنوع الأحيائي، بهدف تعزيز المقدرة على التكيف مع الجفاف والكوارث الطبيعية؛
- نشر تكنولوجيات الإنتاج والمحصولات السليمة من الناحية الإيكولوجية والمجربة، بما في ذلك الحراثة الزراعية، من أجل زيادة خصوبة التربة وإنتاجية وحدة الأرض؛
- تعزيز قدرة المستفيدين التقنية والمؤسسية على تحديد احتياجاتهم ذات الأولوية والحصول على التكنولوجيا وخدمات الري والائتمان، مع القيام في الوقت ذاته بتنفيذ استراتيجية خروج لضمان استدامة المشاريع؛
- إعادة توجيه الخدمات الحكومية من دور تسليم المدخلات وإدارة الإعانات إلى دور التعليم والمشورة كأدوات تغيير؛
- إدماج الاعتبارات البيئية في إطار الاقتصاد الكلي؛
- توسيع نطاق البحوث الزراعية لتشمل المناطق الزراعية البيئية المهملة والمعزولة والمعرضة للجفاف والتي تتعرض فيها الموارد الطبيعية لتردٍ كبير، وذلك من أجل زيادة مرونة المزارعين ذوي الملكيات الصغيرة في هذه المناطق؛

- إدماج المعارف التقليدية في الابتكارات التكنولوجية؛
 - توجيه الخدمات الإرشادية الزراعية نحو المزارعين ذوي الملكيات الصغيرة من خلال اختبار التكنولوجيات في المزارع وإثبات صلاحيتها بمشاركتهم.
- وعلاوة على ذلك، أشرك الإيفاد منظمات غير حكومية في المجالات التالية:
- تعاقد وحدة تنسيق ورصد المشاريع، من الباطن، مع منظمات غير حكومية بشأن الأنشطة التقنية؛
 - بناء توافق الآراء وتحديد الأولويات والاستراتيجيات بالتعاون الوثيق مع الوكالات الحكومية؛
 - المشاركة في حلقات عمل على صعيد المجتمع المحلي لصياغة مبادرات إنمائية وإعداد ميزانيات للأنشطة بناء على الاحتياجات الرئيسية وعلى أولويات المستفيدين؛
 - تعبئة الموارد المحلية وتقديم خدمات الدعم التقني وتدريب المؤسسات المستفيدة؛ والتمثيل في اللجنة التوجيهية الإقليمية وفي الرابطة الإقليمية للإشراف على أنشطة البرامج؛
 - تقييم الوقع الطويل الأجل من خلال عمليات تقييم المستفيدين السنوية؛ و
 - الاستعراض المشترك مع مؤسسات البحث الزراعي العامة للأداء السنوي لبرامج البحث الزراعي.

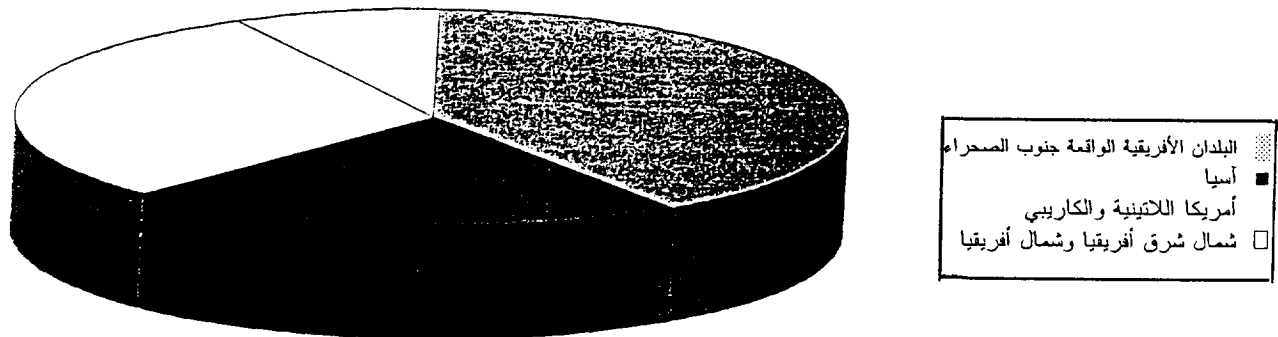
أنشطة الإيفاد غير المتعلقة بالإقراض

آليات التعاون بين الإيفاد والمنظمات غير الحكومية

كانت العناصر الأساسية في استراتيجية تدخل الإيفاد كما يلي: (١) إنشاء مؤسسات محلية قائمة على المشاركة كأساس للزراعة والتنمية الريفية المستدامتين، بما في ذلك مؤسسات الادخار والائتمان؛ (٢) إدارة المجتمع المحلي الذاتية للموارد؛ (٣) اشتراك المجتمع المحلي في إنشاء بنية تحتية اقتصادية واجتماعية وفي صيانتها. وقد كان استكشاف طرائق جديدة للتعاون مع المنظمات غير الحكومية، ولا يزال، وسيلة أساسية لتعزيز هذه الاستراتيجية، كما أكدته ميثاق تأسيس الصندوق ذاته. وأبرزت التجربة التشغيلية في إدارة الأراضي الجافة ومكافحة التصحر أيضاً قيمة المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمعرفتها الدقيقة بالظروف المحلية، أي فيما يخص نظم الإنتاج واستراتيجيات التغلب على الصعوبات، وبالتالي في بيان احتياجات المجموعات المستهدفة وكذلك محاولة الضغط على الجهات الفاعلة على مختلف الصعيد العالمي لصالح هذه المجموعات.

وأصبح الإفاد أرسخ اقتناعاً بأن للمنظمات غير الحكومية دوراً رئيسياً تؤديه في النهج "المتجه من القاعدة إلى القمة" وذلك في: (١) إذكاء وعي صغار المنتجين الريفيين وإنشاء مؤسسات محلية تضمهم لتعزيز موارد الرزق المستدامة للمجتمعات المحلية؛ (٢) العمل على أن تكون برامج المتعلقة بمكافحة الفقر في المناطق ذات الأراضي الجافة نفسها قائمة على المشاركة وذات مصداقية كبيرة. وعلى هذا الأساس، تطور التعاون مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على ثلاث جبهات متكاملة: (١) التعاون المباشر من خلال التعاقد من الباطن في إطار عمليات الإقراض الخاصة بالصندوق في الميدان؛ (٢) دعم أنشطتها الميدانية عن طريق برنامج التعاون الموسع ومنح المساعدة التقنية المشترك بين الإفاد والمنظمات غير الحكومية؛ (٣) المشاورات السنوية على مستوى السياسة العامة بين الإفاد والمنظمات غير الحكومية منذ عام ١٩٩٠.

مشاركة المنظمات غير الحكومية في مشاريع الإفاد



وقد ازدادت مشاركة المنظمات غير الحكومية في مشاريع الإيفاد بشكل كبير. في آب/أغسطس ١٩٩٩ شاركت فيها ٣٧٠ منظمة غير حكومية، مقابل ١٧٣ منظمة في عام ١٩٩٣ (ودون أن يتضمن ذلك تنمية المنظمات على صعيد المجتمع المحلي). و ٨٠ في المائة من مجموع المنظمات غير الحكومية المعاونة هي من البلدان النامية، مما يعكس الأولوية في المعاملة التي يمنحها الصندوق للمنظمات غير الحكومية الآتية من الجنوب. وأغلبية المشاريع التي عرضت على المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٨ كانت تتعلق بمسألة التعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية.

وكانت المنظمات غير الحكومية، من بلدان الشمال والجنوب على حد سواء، مفيدة في مجالات الأنشطة التالية لمشاريع الإيفاد: الدراسات الاستقصائية الاجتماعية الاقتصادية؛ تشكيل المجموعات وتعزيز المؤسسات؛ تدريب المزارعين والخدمات الإرشادية؛ إدارة تقديم الائتمانات الريفية؛ إنشاء المؤسسات الصغيرة؛ الحفاظ على الموارد الطبيعية؛ تقاسم المعارف.

منح برنامج التعاون الموسع ومنح المساعدة التقنية

تُقدم إلى عدد متزايد من المنظمات غير الحكومية منح من برنامج التعاون الموسع (الحد الأقصى هو ٧٥ ٠٠٠ دولار) ومنح المساعدة التقنية (دون حد أقصى محدد) لتمكينها من المشاركة في مشاريع نموذجية ابتكارية في المجالات التقنية المتقدمة - كجهات مقدمة للخدمات فحسب بل كشريكة على قدم المساواة. وفي إطار برنامج التعاون الموسع، توفر المنظمة غير الحكومية المستفيدة للإيفاد عادة وسيلة تدخل قابلة للتكرار تحت ظروف سائدة مماثلة. وتكون منح المساعدة التقنية المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية مخصصة في العادة لمجالات محددة تعد أساسية في مكافحة التصحر: بحوث في ممارسات التنمية المستدامة الهادفة إلى التخفيف من وطأة الفقر وما يرتبط بها من تدريب وبناء قدرات، وتطوير التكنولوجيا ونشرها، والتعاون الإقليمي.

ومنذ عام ١٩٨٧، قدم الإيفاد منحة إلى ١٢٨ منظمة غير حكومية في إطار برنامج التعاون الموسع المشترك بين الإيفاد والمنظمات غير الحكومية من أجل دعم أنشطة تجريبية ابتكارية تساند للمشاريع الجارية والممكنة. وزعت المنح على النحو التالي: ٤٥ في المائة للنهج المؤسسية الجديدة الرامية إلى تحقيق الاستدامة؛ و ٣٤ في المائة للبرامج التدريبية لفائدة كل المستفيدين والمرشدين في مجال الإدارة المحسنة للموارد؛ و ٢٣ في المائة لاختبار تكنولوجيات جديدة من أجل تطبيقها في الظروف الزراعية - الإيكولوجية والاجتماعية - الاقتصادية للمنتجين الريفيين الفقراء. وقد اعتبرت هذه المنح مورداً يوفر أدوات تدخل فيما يخص المشاريع الجارية؛ كما أنها تمهد الطريق لاستثمارات الإيفاد في المستقبل. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بلغت قيمة منح برنامج التعاون الموسع التي قدمت للمنظمات غير الحكومية ما مجموعه ٨,٨١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لـ ١٣٩ مشروعاً، خصصت ٧٠ في المائة منها للمنظمات غير الحكومية في بلدان الجنوب (علماً بأن بعض المنظمات غير الحكومية تلقي أكثر من منحة).

وفيما يخص تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر شارك الإفاد ولا يزال يشارك في الأنشطة التالية من خلال عدد من منح برنامج التعاون الموسع ومنح المساعدة التقنية وبالشراكة الوثيقة مع أمانة الاتفاقية وائتلاف للمنظمات غير الحكومية يسمى الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية لمكافحة التصحر (شبكة "ريود")؛ (١) إذكاء الوعي بالتصحر، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والآلية العالمية في إطار تنمية المجتمعات المحلية؛ (٢) وضع السياسات بغية تنمية المناطق القاحلة وشبه القاحلة؛ (٣) مشاركة المجتمع المدني في الجهود الوطنية أو الإقليمية ذات الصلة بالاتفاقية من خلال تكوين المجموعات؛ (٤) التدريب ونشر تكنولوجيا إدارة الموارد؛ (٥) إدارة الإئتمان. وخصص الإفاد ٣٠ في المائة من برنامج تعاونه الموسع تحديداً للأنشطة التجريبية التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية دعماً للاتفاقية والآلية العالمية.

وفيما يلي بعض المنح الرئيسية المصروفة:

- منحة برنامج التعاون الموسع صرفتها أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لمنظمة *Coordinamento delle Organizzazioni Non Governative per la Cooperazione Internazionale allo Sviluppo* (تنسيق المنظمات غير الحكومية للتعاون الدولي من أجل التنمية) لتيسير مشاركة ممثلي المنظمات غير الحكومية من جميع أنحاء العالم في دورة مؤتمر الأطراف الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية بشأن الاتفاقية.
- منحة برنامج التعاون الموسع للجنة الوطنية الجزائرية للمنظمات غير الحكومية التابعة للشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية لمكافحة التصحر من أجل متابعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من خلال مشروع معنون تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية في إطار الحفاظ على التنوع الأحيائي ومكافحة تدهور التربة في النظم الإيكولوجية القاحلة وشبه القاحلة. ويركز المشروع على إقامة مزرعة نموذجية لتوسيع نطاق استخدام التقنيات الزراعية الحرجية الرعوية ليشمل المناطق القاحلة من أجل مكافحة التملح والتصحر مع إيلاء اهتمام خاص للإدارة على الصعيد المحلي من خلال التدريب.
- منحة برنامج التعاون الموسع لجمعية *Caucus Africain des Femmes* التابعة للشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية لمكافحة التصحر، في الكاميرون، لإذكاء الوعي وبناء قدرات النساء على تخطيط وتنفيذ برامج العمل الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
- مشروع أنشطة لإدارة المراعي المحلية القائمة على المشاركة في الأردن والذي يشمل، في جملة أمور، تدريب المستفيدين على الإدارة المستدامة للمراعي وتشكيل لجان إدارية للبدو المحليين من أجل تعزيز المسؤولية والاعتماد على الذات على الصعيد المحلي.

- مشروع الزراعة وإدارة الموارد محلياً، في بليز، الرامي إلى اختبار نهج مؤسسية جديدة في إدارة الموارد الطبيعية. ويقوم المشروع بما يلي: (١) مساعدة مجموعة من السكان الأصليين مكونة محلياً على التحول إلى منظمة غير حكومية جاهزة تماماً للعمل وستشارك الحكومة في إدارة متنزه وطني؛ (٢) تمهيد الطريق لتنفيذ خطة أوسع نطاقاً بكثير للمشاركة في إدارة الموارد قدمها المجتمع المحلي للحصول على تمويل في شكل منحة من مرفق البيئة العالمية والبنك الدولي.
- منحة برنامج التعاون الموسع للمعهد الكاثوليكي للعلاقات الدولية لأغراض الرعاية الصحية المستدامة على الصعيد المحلي، لتكملة مشروع الإيفاد لتنمية منطقة ريماح.
- مشروع تنويع مصادر الدخل في مقاطعة تامو بالنيجر الذي يُمكن جميعة إنماء الأنشطة الريفية من تنظيم عمليات تدريب السكان وتوعيتهم في مجال الحفاظ على مستنزه وطني مجاور وحمايته.
- منحة للشركة المحدودة "Enterprise Works Worldwide Inc."، في السنغال (المسماة سابقاً *Appropriate Technology International*) التي تهدف إلى اختبار وتطبيق تكنولوجيات جديدة في مجال زراعة السمسم وتجهيزه وأنشطة أخرى ذات الصلة مدرة للدخل.
- برنامج دعم الجمعيات القروية لنساء الريف في منطقة تاويريرت - تافورالت بشرق المغرب الذي يسعى إلى تحسين الأمن الغذائي لنساء الريف وعائلاتهم ومستويات معيشتهم من خلال التدريب، والتنظيم المجتمعي، والتكنولوجيا الملائمة (مثل المواعيد الموقرة للوقود). وينفذ هذا البرنامج بفضل مؤسسة الشرق الأدنى ومركز التدريب على التكنولوجيات الملائمة (الذي أنشأته هذه المؤسسة) وهو مرتبط بمشروع الإيفاد الجاري للتنمية الريفية بمنطقة تاويريرت - تافورالت.
- منحة برنامج التعاون الموسع لمؤسسة *Bau - und Wirtschaftstberatung* من أجل إجراء دراسة لتعزيز الشراكة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، على مستوى المنظمات غير الحكومية دعماً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
- منحة برنامج التعاون الموسع لمؤسسة التعليم العالمي من أجل تحليل الاستراتيجيات والمنهجيات ونهج بناء القدرات لإنشاء تحالف مؤلف من ثمانية بلدان لمكافحة التصحر في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية (مشروع مشترك بين المنظمات الطوعية الخاصة والمنظمات غير الحكومية والـ NRMS).
- منحة برنامج التعاون الموسع لمعهد الموارد العالمية من أجل بناء قدرة المنظمات غير الحكومية على صياغة السياسات ذات الصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

- منحة برنامج التعاون الموسع للمؤسسة الكندية لمكافحة الجوع من أجل دراسة جدوى إنشاء شبكة للتخفيف من آثار الجفاف تربط المزارعين بمؤسسات للبحث.
 - منحة برنامج التعاون الموسع لمنظمة العمل من أجل حفظ الأرض، ومعهد التراث الطبيعي للقيام بحملة تقييف وتوعية معززة في الولايات المتحدة بخصوص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.
 - منحة المساعدة التقنية لمنظمة التنمية والبيئة والتعليم والإدماج الاجتماعي (تحديات منطقة الساحل) من أجل تنظيم محفل المنظمات غير الحكومية المتوسطة لتحليل تجربة الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية في مكافحة التصحر.
 - منحة المساعدة التقنية لمنظمة "شباب للعمل" لتنظيم محفل المنظمات غير الحكومية العالمي الأفريقي الآسيوي بشأن التعاون بين بلدان الجنوب وبين الجنوب والشمال من أجل تمكين المنظمات غير الحكومية على مستوى القواعد الشعبية من تقييم الخيارات المتوفرة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على المستوى المحلي.
 - منحة المساعدة التقنية لجمعية التضامن الكندي مع منطقة الساحل للقيام بجزء للتقنيات التقليدية المستخدمة في غرب أفريقيا للتصدي للجفاف والتصحر.
 - منحة المساعدة التقنية للجنة الوطنية للدفاع عن الحيوانات والنباتات، ومعهد التراث الطبيعي، من أجل تنظيم اجتماع للمنظمات غير الحكومية في شمال الكرة الأرضية وجنوبها، ولتحديد القضايا الملحة والشراكات الممكنة في مجال مكافحة التصحر في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.
- وأشرك برنامج الإيفاد الخاص بالبلدان الأفريقية التي تعاني من الجفاف والتصحر منظمات غير حكومية في تنمية المحاصيل الأساسية التقليدية التي تتحمل الجفاف ووضع مخططات صغيرة لإدارة المياه وذلك قبل بدء سريان الاتفاقية بأمد بعيد.

المؤتمرات والمشاورات

قام الإيفاد وشركاؤه الرئيسيون من المنظمات المتعددة الأطراف، إلى جانب مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني، بتنظيم المؤتمر المعني بالجوع والفقر في بروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وركز المؤتمر على إنشاء ائتلاف يضم الوكالات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني من أجل مكافحة الجوع والفقر. وتمخض المؤتمر عن الائتلاف الشعبي لاستئصال الجوع والفقر الذي يضم الإيفاد، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

(الفاو) واللجنة الأوروبية، والبنك الدولي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمات غير حكومية إقليمية وقطاعية. وقد أولى الائتلاف أولوية كبيرة لتشجيع منح المجتمع المدني سلطة في صياغة وتنفيذ وتقييم برامج العمل الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وعقد العزم على تعزيز الإرادة السياسية وعلى الاضطلاع بأنشطة ابتكارية محلية في الأراضي الجافة تستند إلى نماذج المحاسبة البيئية. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧، وافق المجلس التنفيذي للإيفاد على تقديم منحة من منح المساعدة التقنية تبلغ قيمتها ٩٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتنفيذ برنامج عمل الائتلاف للفترة ١٩٩٧/١٩٩٨.

وعلى مستوى السياسة العامة، عقد الإيفاد منذ عام ١٩٩٠ مشاورات سنوية مع منظمات غير حكومية من بلدان الشمال وبلدان الجنوب لتبادل الدروس المكتسبة فيما يخص أفضل الممارسات المؤدية إلى التخفيف من وطأة الفقر. ويقوم فريق استشاري يتألف من منظمات غير حكومية ومن موظفي الإيفاد بانتقاء مواضيع لكل مشاركة وشملت هذه المواضيع ما يلي: (١) بناء القدرات على الصعيد المحلي؛ (٢) تطوير الأعمال المحلية لإدارة الموارد بصورة مستدامة؛ (٣) الربط الشبكي بين آليات التعاون ومنظمات أخرى متعددة الأطراف. وكانت إحدى توصيات المشاورة الثامنة المعقودة في روما في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ هي أن يقوم الإيفاد بوضع استراتيجية لإشراك المنظمات غير الحكومية في رسم السياسة من أجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويمثل إعداد دراسة عن الفقر في المناطق الريفية في عام ٢٠٠٠ فرصة جديدة ناشئة في الإيفاد كي تتعاون المنظمات غير الحكومية على مستوى السياسة العامة.

وعلاوة على ذلك، شارك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية في اجتماعين بشأن استراتيجيات وتكنولوجيات مكافحة التصحر: تدهور الأرض والفقر: حلقة عمل واشنطن (١٩٩٤) وندوة روما (١٩٩٥). ومن ٥ إلى ٧ حزيران/يونيه، نظم الإيفاد مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر محفلاً دولياً في مقر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بروما بشأن البرامج المحلية لتنمية المناطق لتحديد طرائق إدماج البرامج المحلية لتنمية المناطق في برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر. وقد حضره زهاء ١٩٤ خبيراً يمثلون حكومات، ومنظمات غير حكومية من بلدان الشمال والجنوب، ومؤسسات مالية متعددة الأطراف، ووكالات الأمم المتحدة. وروج المحفل لدراسة هامة للإيفاد بعنوان الموارد المشتركة وفقراء الريف في أفريقيا جنوب الصحراء.

وبعد منح منظمات المجتمع المدني والحكومات مراكز متساوية في مؤتمر الأطراف، قام الإيفاد في عام ١٩٩٧ بتعبئة منحة من برنامج التعاون الموسع قيمتها ٦٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لدورة مؤتمر الأطراف الأولى بهدف: (١) تنظيم محفل للمنظمات غير الحكومية من أجل تبادل الأفكار والخبرات بين المنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية والحكومية الدولية؛ (٢) إلقاء الضوء على المشاريع النموذجية الناجحة والأنشطة الجارية القائمة على المشاركة وذلك من خلال حلقة عمل لتوعية وسائل الإعلام وحلقة دراسية خاصة بوسائل الإعلام؛ (٣) إدماج المعارف المحلية ونظام القيم المجتمعية في برامج العمل الوطنية. وقد قامت المنظمات غير الحكومية بدور بارز في وضع برنامج العمل الوطني في بوركينا فاسو والسنغال.

ومنذ فترة قريبة جداً، قدم الإيفاد منحة من منح المساعدة التقنية تبلغ قيمتها ٩٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى المحفل العالمي الثاني لرؤساء البلديات حول المدن والتصحر (بون، ١١-١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩) بوصفه تكملة للمحفل الأول (روما، ٣-٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧). وكانت المنظمات غير الحكومية ممثلة تمثيلاً جيداً في هذا الاجتماع.

الصناديق التكميلية

عباً الإيفاد صناديق تكميلية من خلال تمويل سويسري وإيطالي في شكل منحيتين. وبلغ مقدار المخصصات المعتمدة من المنحتين ٢,٣٥٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

وفي إطار المنحة السويسرية، تمت اعتباراً من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، الموافقة على عشرة مخصصات فردية من صناديق تكميلية بلغت قيمتها ٠,٦٦٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ومنح أكبر مخصص منها لبوركينا فاسو من أجل تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج العمل الوطني لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. كذلك قدم تمويل سويسري في شكل منحة إلى المعهد الدولي للبحوث في مجال تربية المواشي لعقد حلقة عمل بشأن استخدام برنامج عمل إقليمي كأداة لإدارة المراعي في أفريقيا. وحُددت المجالات ذات الأولوية للتكنولوجيا والسياسة العامة بما في ذلك تحسين المحاصيل العلفية لإدماجها في برامج العمل الإقليمية. وغطى صندوق المنح السويسري أيضاً مبلغ ٠,٠٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الذي صرف لأمانة الاتفاقية لتمويل المؤتمر الإقليمي الأفريقي الثاني بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، الذي عقد في تونس من ٢ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، مما أتاح للبلدان الأفريقية فرصة لإجراء تقييم والتحضير لدورة مؤتمر الأطراف الثانية.

وفي إطار المنحة الإيطالية، تمت الموافقة على ثلاثة مخصصات مستقلة بلغت قيمتها ١,٦٨٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ومنحت تشاد أكبر حصة فردية لتنفيذ برنامج نموذجي لمكافحة الجفاف والتصحر في منطقة كانم.

وتشمل أبرز نقاط برنامج المنح الذي خطته الإيفاد لعام ١٩٩٩ مبلغاً مقداره ٢,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كدفعة أولى لمرفق دعم الاتفاقية، أملاً في حفز مصادر أخرى على تقديم التبرعات. ووافق المجلس التنفيذي على المنحة المقترحة لفائدة مرفق دعم الاتفاقية وكذلك على مذكرة التفاهم بين الإيفاد ومؤتمر الأطراف خلال دورة مؤتمر الأطراف الثانية في داكار.

ثالثاً - الدعم المباشر الذي يقدمه الإيفاد لإعداد برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية

تركز إدارة السياسة الاقتصادية والاستراتيجيات المتعلقة بالموارد في الإيفاد على تكوين ائتلافات بين الدول الأعضاء لمكافحة التصحر عن طريق اعتماد استراتيجيات طويلة الأجل للتخفيف من آثار الجفاف. وفيما يلي استعراض عام للأنشطة التي بدأها الإيفاد دعماً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

برامج العمل الوطنية

خلص الإيفاد إلى أن أفضل مساهمة يمكن أن يقدمها إلى قضية مكافحة التصحر هي أن يمهّد الطريق لتنفيذ البرامج والمشاريع القابلة للتكرار على الصعيد المحلي والتي يمكن أن ترتقي لتصبح برنامج عمل وطنياً، مؤكداً على مبادرات سكان الأراضي الجافة أنفسهم. وفي إطار برنامج الإيفاد السنوي للإقراض، يتم تخصيص مبلغ سنوي يقدر بنحو ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للاستثمارات في مشاريع تنفذ في بلدان تعاني من التصحر ولها علاقة بأهداف برنامج العمل الوطني. وامتثالاً لتوصية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، قام الإيفاد بتعبئة مبالغ ضخمة في شكل هبات لإعداد برامج العمل الوطنية، وهو يدعم بنشاط حكومات مختارة من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إطار نفس الجهود. ويواصل تعبئة الموارد من جهات مانحة ثنائية ومتعددة الأطراف.

- في نيسان/أبريل ١٩٩٥، وافق مجلس الإيفاد التنفيذي على برنامج لتخصيص ١,١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من منح المساعدة التقنية مدة عامين لمساعدة البلدان الأفريقية على تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر في الفترة المؤقتة. وشملت الأهداف المنشودة ما يلي: (١) أن يكون حافظاً على الشروع في إعداد برامج العمل الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية أو إكمالها؛ (٢) تقديم الأموال إلى منظمات المجتمع المدني عموماً وإلى منظمات غير حكومية خصوصاً، التي تعد أساسية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر كما ورد في نصها؛ (٣) توفير الأموال من أجل نقل التكنولوجيا، بما في ذلك استخدام المعارف المحلية في البلدان المتأثرة ومن أجل إدماج البحوث المتعلقة بالأراضي الجافة في جدول أعمال النظام الدولي للبحث الزراعي.

واستخدمت منحة المساعدة التقنية لتمويل ما يلي: (أ) الدعم المقدم لبرامج العمل الوطنية من حيث تعبئة التعاون المشترك بين الوكالات لتلبية احتياجات صغار المزارعين والرعاة وغيرهم من المجموعات المنخفضة الدخل في المناطق ذات الأراضي الجافة؛ (ب) إعداد بيئة مواتية لبرامج العمل الوطنية عن طريق وضع برنامج للبحث المتعلق بالعمل القائم على المشاركة لمواءمة نظم الحوافز المتعلقة بإدارة الموارد الطبيعية؛ (ج) جمع مراكز تنسيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الواقعة في بلدان غرب ووسط أفريقيا الأطراف في حلقة عمل من أجل تحديد الإطار

التوجيهي لبرامج العمل دون الإقليمية. وفي هذا السياق، خصص الإيفاد ١١٣ ٣٧ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة لجامعة أمستردام الحرة لتقوم باستعراض للتجارب العملية الناجحة في استخدام أدوات السياسة في البلدان الأفريقية جنوب الصحراء مركز على هذه المسألة. ولتكملة الاستعراض الأول، تقرر تقييم التجارب المتعلقة باستخدام الحوافز غير المباشرة لإدارة الموارد الطبيعية بشكل سليم.

• وفي إطار البرنامج السالف الذكر، خصص اثنان من التزامات برنامج منح المساعدة التقنية يبلغان ٢٠٠ ٠٠٠ و ٤٧٨ ٣٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لبوركينا فاصو لتمويل عملية إعداد برنامج العمل الوطني ولتوفير الدعم التقني لهذا البرنامج، على التوالي. ويمثل المجلس الوطني لإدارة البيئة المؤسسة الوطنية المكلفة بمتابعة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتم أيضاً الحصول على تمويل مشترك، في شكل دعم مباشر للمجلس الوطني لإدارة البيئة، من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف بلغت قيمته ٥٠٠ ٠٠٠ و ٣٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة (المنحة السويسرية) من أجل تحقيق هذين الهدفين.

وشملت الأنشطة المضطلع بها تعزيز مؤسسات المجلس الوطني لإدارة البيئة، وإعداد برنامج عمل وطني باستخدام منهجية متسقة وقائمة حقا على المساهمة تشكل فيها البرامج المحلية لتنمية المناطق، التي تعكس احتياجات المجتمع المحلي وطموحاته، وسيلة هامة لتنفيذ برنامج العمل الوطني. ونظمت على فترات منتظمة عدة بعثات لأخصائي مشهور دولياً، في إدارة الموارد الطبيعية ليقدم الدعم. وفي تموز/يوليه ١٩٩٧ عقد أول محفل وطني بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر جمع بين كافة أصحاب المصلحة. وعقد المحفل الثاني في تموز/يوليه ١٩٩٩ مما يجعل من بوركينا فاصو أحد البلدان الأولى التي أعدت وشرعت في تنفيذ برنامج العمل الوطني بشكل فعال. واعتبرت العملية نموذجاً سليماً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

• وفي إطار البرنامج ذاته، كان الإيفاد أول مانح يدعم عملية إعداد برنامج العمل الوطني، في ليسوتو بتقديم منحة قدرها ٢٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. ونظم الإيفاد حملات شتى لتوعية الجمهور بواسطة حلقات عمل على مستوى المقاطعات وحلقات دراسية على صعيد القرى بهدف بناء برنامج العمل الوطني من القواعد الشعبية إلى الأنشطة على صعيد المقاطعات. كذلك يقدم الإيفاد تمويلاً تكميلياً للاستعراض التقني لمشروع برنامج العمل الوطني.

• بناء على طلب حكومة تنزانيا للحصول على مساعدة الإيفاد في البرمجة لبرنامج العمل الوطني على الصعيد المحلي (من خلال أنشطة نموذجية في مناطق مختارة ذات أراضي جافة واستناداً إلى البحوث المتعلقة بالعمل القائم على المشاركة) خصص ما مجموعه ٤٠٩ ١٢٣ دولارات في إطار برنامج منحة المساعدة التقنية والصندوق التكميلي.

- وقدم الإيفاد منحة للمساعدة التقنية تبلغ قيمتها ٨٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) من أجل تصميم برنامج عمل وطني لمكافحة التصحر: خطة الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لحوض نهر كاوتو في كوت ديفوار. وساهم تصميم برنامج العمل الوطني، المتزامن مع تنفيذ مشروع نموذجي لإدارة التربة والمياه من أجل التنمية المستدامة لحوض نهر كاوتو، في تحقيق الأهداف العامة لبرنامج المنح الذي يغطي ثلاث سنوات: استصلاح الأراضي المتدهورة ووقف التصحر ومنعه. وعرض مشروع أولي لبرنامج العمل الوطني، يتضمن استراتيجيات وطنية ومجموعة من خرائط البلد وخطط عمل مفصلة على صعيدي المجتمع المحلي والبلديات، في حلقات عمل إقليمية ومحفل وطني عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. ونفذت عملية تخطيط قائمة على المشاركة في حوض نهر كاوتو وتلاها بدء أنشطة إثبات صلاحية التكنولوجيات في المزارع في مناطق نموذجية مختارة. وعلاوة على ذلك، حصل الأخصائيون التقنيون والمنتجون المحليون على تدريب في مجال نظم المعلومات الجغرافية. وسيقدم مزيد من الدعم لبرنامج العمل الوطني من خلال منحة ثانية.
- وافق الإيفاد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ على تقديم منحة للمساعدة التقنية تبلغ قيمتها ٢٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لصالح بيرو من أجل المشاركة في تمويل دورة تدريبية دولية في إطار برنامج العمل الوطني للاتفاقية بالتعاون مع هولندا. وركزت الدورة التدريبية على التقدم العلمي والخبرات في وضع المشاريع في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، بما في ذلك معارف وسكان المناطق الحرجية الجافة. وحضر الدورة، التي شملت محاضرات وزيارات ميدانية إلى ست مناطق في محافظتي لامبايكي وبيورا، مجموعة تتألف من ٢٤٠ أخصائيا تقنيا وطالبا وزعيما للفلاحين. وكانت المؤسسة المسؤولة عن تنظيم هذه الدورة هو مشروع الفارو الذي سبق أن عمل طوال خمس سنوات في النظم الإيكولوجية الهشة والقاحلة للمنطقة الساحلية الشمالية حيث قام بالحفاظ على الأجراف الجافة وإدارتها إدارة منتجة.
- وقدم الإيفاد في إطار تعاون مع حكومة هايتي، مساعدة تقنية لوزارة البيئة من أجل إعداد برنامج العمل الوطني للاتفاقية. وركزت المساعدة على المقترحات القائمة على المشاركة بشأن منهجية وخطط عمل وميزانيات إعداد برنامج العمل الوطني وعلى بدء عمليات نموذجية بالتعاون مع مجتمعات الفلاحين. ولدى تقديم مثل هذه المساعدة، سُجّل حسب الأصول التقدم الذي حققته النهج القائمة على المشاركة في بلدان أفريقية والعبر المكتسبة منها.
- وتمت الموافقة على موارد الصندوق الاستئماني الإيطالي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ لدعم برنامج العمل الوطني للنيجر، بمبلغ قدره ٤٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، بينما خصص الرأس الأخضر ٣٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

برامج العمل دون الإقليمية ومراكز الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية

خصص الإفاد ٨,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتطوير التكنولوجيات المستدامة بيئياً من أجل رفع دخل المجموعة المستهدفة وذلك دعماً للمنظمات على الصعيد دون الإقليمي أو الإقليمي في إطار برنامجه العادي لمنح المساعدة التقنية. وتشمل هذه التكنولوجيات تحسين إمكانية تكييف تكنولوجيات الحراجة الزراعية الواعدة في منطقة الساحل، بالتعاون مع المركز الدولي لبحوث الحراجة الزراعية، واستراتيجيات المحافظة على الموارد الوراثية النباتية في مواقعها الطبيعي واستخدامها في المناطق المعرضة للتصحر في أفريقيا، بالتعاون مع المعهد الدولي للموارد الوراثية النباتية.

وعُينت اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف والتصحر في منطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا كوكالتين رائدتين لبرنامج العمل دون الإقليمي في غرب ووسط أفريقيا. وقدم الإفاد منحة تبلغ قيمتها ٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لجمع ممثلي مراكز تنسيق الاتفاقية في البلدان الأطراف في حلقة عمل للجنة التقنية التابعة لبرنامج العمل دون الإقليمي في أكرا، غانا، في عام ١٩٩٧. وكان الهدف من ذلك هو تحديد الإطار التوجيهي لبرامج العمل دون الإقليمية والعمل على مواءمة برامج العمل الوطنية من خلال تبادل الخبرات. ومن خلال حدث منظمات الفلاحين على المشاركة، حدد الاجتماع مجالات عمل موضوعية تتطلب تدخلاً من باب الأولوية وسعى إلى تحديد آلية لتمويل وتوجيه برامج العمل دون الإقليمية. ويجري إدماج أدوات السياسة القائمة على الحوافز في صياغة برامج العمل دون الإقليمية.

برامج العمل الإقليمية

- عقد في ريسيفي بالبرازيل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ أول محفل لأفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بشأن تنفيذ الاتفاقية وذلك بتمويل من الإفاد بلغت قيمته ٣٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. وكان هدف المحفل هو تعزيز التعاون والشراكة بين البلدان التي تعاني من التصحر في المنطقتين في إطار التعاون بين بلدان الجنوب في تنفيذ الاتفاقية.
- دعم الإفاد بواسطة منحة قدرها ٤٤ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة عقد حلقة عمل إقليمية في باماكو، مالي، في عام ١٩٩٨، بشأن الشبكات الهادفة إلى تشجيع الحراجة الزراعية وحفظ التربة، نظمتها أمانة الاتفاقية والمركز الدولي لبحوث الحراجة الزراعية. وشارك الإفاد أيضاً في أعمالها.
- وفي أمريكا اللاتينية ينفذ العديد من مشاريع الإفاد في مناطق قاحلة ومرتفعة هشة بيئياً أي المناطق النموذجية التي تستهدفها الاتفاقية. وتعد الإفاد بتيسير وضع وتنفيذ برنامج العمل الإقليمي وبرامج العمل الوطنية الفردية. وفي إطار عملية وضع برنامج العمل الإقليمي لأمريكا اللاتينية والكاريبي، ساهم الإفاد

بمبلغ مقداره ٨٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لما يلي: إنشاء شبكة معلومات إقليمية للاتفاقية؛ واستكمال مشروع بشأن قياسات ومؤشرات للتقييم البيئي؛ وتنظيم حلقة عمل تقنية بشأن برنامج العمل الإقليمي بموازة الاجتماع الإقليمي الرابع للاتفاقية المعقود في سانت جُون بأنتيغوا وبربودا. وفي إطار أنشطة التدريب في خطة العمل الإقليمية لأمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن الاتفاقية، ساهم الإيفاد بمبلغ مقداره ٣٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للمشاركة في تمويل دورة تدريبية خامسة بشأن التصحر والتنمية المستدامة حضرها مشاركون من ١٢ بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية. وانصب تركيز البرنامج التدريبي، الذي حظي بدعم مؤسسي، بوجه خاص على وضع مبادئ توجيهية للإجراءات المتعلقة ببرامج العمل الوطنية. وقد اشترك في إدارته كل من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

- وبالنسبة لآسيا، قدم الإيفاد منحة للمساعدة التقنية بلغت قيمتها ١٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لما يلي: (١) الأنشطة التحضيرية للبرنامج الإقليمي: التحضير لاجتماع فريق الخبراء الإقليمي في بانكوك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨؛ (٢) إنشاء شبكات البرامج الموضوعية في الصين والهند وإيران؛ (٣) وضع برنامج عمل طاجكنت الاقليمي لآسيا الوسطى.

رابعاً - التحالفات الاستراتيجية مع المنظمات المختصة

اختارت الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التي عقدت في روما من ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الإيفاد لإيواء الآلية العالمية للاتفاقية. وتعد الآلية العالمية جزءاً لا يتجزأ من الصندوق، وإن كانت لها هوية مستقلة داخل الإيفاد، تتعاون تعاوناً وثيقاً مع أمانة الاتفاقية، وتخضع لمؤتمر الأطراف. وعلاوة على ذلك:

- اتخذ ترتيب مؤسسي للتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والإيفاد والبنك الدولي في شكل لجنة تيسير تبادل الآراء مع الآلية العالمية وتدعم عملها في تنفيذ الاتفاقية. وقد توسعت عضويتها فتجاوزت عدد الأعضاء المؤسسين لتشمل الأمين التنفيذي للاتفاقية ومرفق البيئة العالمية ومصارف التنمية الإقليمية.
- تم إبرام مذكرة تفاهم بين الإيفاد ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بغية تحقيق الأهداف التالية: (١) تعزيز التعاون في مساعدة البلدان على تنفيذ الاتفاقية؛ (٢) تشجيع أنشطة التعاون لأغراض التنمية المستدامة للأراضي الجافة.

- في عام ١٩٩٦، وقّع الإيفاد مذكرة تفاهم مع مركز بحوث التنمية الدولية في كندا، اتفق فيها الطرفان على التعاون في مجال مكافحة تدهور الأراضي. وكان من المقرر بذل جهود مشتركة لتنفيذ الاتفاقية،

بدءاً باتخاذ تدابير للعمل على وجه السرعة في أفريقيا وبالأخص إعداد برامج العمل الوطنية وبرامج العمل الإقليمية والبحوث المتعلقة بنظم الحوافز على إدارة الموارد الطبيعية.

- شرع الإيفاد والبنك الدولي بعد إبرام اتفاق، في نيسان/أبريل ١٩٩٧، في تنفيذ برنامج مشترك مع مرفق البيئة لعالمية للتعليم المعجل من أجل مساعدة البلدان ذات الأراضي الجافة على مكافحة تدهور الأراضي والتخفيف من وطأة الفقر والسعي إلى تحقيق الأهداف البيئية العالمية. وكان من المقرر أن يؤدي وضع ملفات إيضاحية لمشاريع مرفق البيئة العالمية الخاصة بإصلاح الأراضي إلى تمهيد الطريق لقيام مرفق البيئة العالمية بدور قوي في المستقبل في التصدي لتدهور الأرض في إطار الاتفاقية.

إذكاء الوعي والتفكير في السياسة العامة

لا يمكن الاستخفاف بالدور الحاسم الذي تقوم به توعية المستفيدين ووضع السياسات المناسبة في نجاح الاستثمارات المتصلة بالاتفاقية.

وتعاون الإيفاد مع الأمانة المؤقتة للاتفاقية ومع مركز 'مستقبلنا المشترك' لإنتاج نص مبسط من الاتفاقية بعنوان العودة إلى الأرض: دليل بسيط لاتفاقية مكافحة التصحر، لماذا تعتبر ضرورية وما الذي هو هام ومختلف فيها. وتقاسم كلفة الإنتاج والترجمة من الإيفاد (الذي قدم ٥٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) والوكالة السويسرية للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

واحتفالاً باليوم العالمي لمكافحة التصحر والجفاف، عقدت ندوة بشأن تدهور الأرض والفقر في مجلس النواب بروما في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وحضر الاجتماع، الذي اشترك في رعايته الإيفاد والمديرية العامة للتعاون الإنمائي لوزارة الخارجية الإيطالية، ممثلون على مستوى السياسة العامة لوزارة البيئة الإيطالية، ولجنة التفاوض الحكومية الدولية لاتفاقية مكافحة التصحر، ومعهد الموارد العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والإيفاد، ومركز خدمات التعاون الإنمائي التابع لجامعة أمستردام الحرة. وروجت الندوة لدراسيتين خاصتين أجريتا برعاية الإيفاد هما: "العودة إلى الأرض - نص مبسط من الاتفاقية؛ وأثر هجرة الذكور على حجم عمل الريفيات وعلى الحفاظ على الموارد (بالتعاون مع منظمة إنقاذ منطقة الساحل).

برنامج خاص لبلدان المرتفعات الآسيوية

توجد في آسيا، كمنطقة، أكبر نسبة للفقر المدقع في العالم، ويعيش ٦٥ في المائة من هؤلاء الفقراء في المرتفعات والأراضي الكثيرة التلال والجبلية. وفي آذار/مارس ١٩٩٨، تبين للإيفاد أن أكثر الناس تضرراً بالأزمة المالية الآسيوية هم الريفيون القاطنون في هذه الأراضي الهامشية التي غالباً ما تتعرض إلى تدهور شديد. وتعاني

كافة موارد رزقهم وظروفهم الاجتماعية الايكولوجية من أزمة دائمة لأنهم تركوا خارج نطاق السياسات والممارسات الإنمائية. وعليهم أن يقاوموا المشاكل الملازمة للزراعة البعلية في مثل هذه الأراضي ذات إمكانات الإنتاجية القليلة.

وللتصدي لذلك، شرعت شعبة آسيا والمحيط الهادي التابعة للإيفاد في تنفيذ مشروع لتحسين نوعية النمو الاقتصادي في منتصف عام ١٩٩٨. ونوقشت دراسة فنية لجدوى هذه المبادرة، أعدتها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، خلال مشاورات دامت ثلاثة أيام في نيسان/أبريل ١٩٩٩ في المعهد الآسيوي للتكنولوجيا في بانكوك. واستقطبت المشاورة، التي استضافها المكتب الإقليمي للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، مشاركين من تسعة بلدان آسيوية ومن منظمات إقليمية ودولية ومن وكالات ثنائية الأطراف. واستهدفت ما يلي: (١) إنكفاء وعي الجهات المعنية مباشرة بالمبادرة المقترحة؛ (٢) تكييف عناصرها مع احتياجات مجتمعات الأراضي المرتفعة. وقد نال تأييداً كبيراً مقترح محدد موجه للأسر الريفية الفقيرة جداً في المرتفعات وقائم على بناء شراكة بين الحكومات والمانحين ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وكان للمقترح سبعة عناصر هي: (١) الزراعة التجديدية؛ (٢) إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك التنوع الإحيائي؛ (٣) تنويع اقتصاد المناطق الجبلية؛ (٤) تقديم خدمات مالية صغيرة جداً؛ (٥) تنمية المشاريع الصغيرة جداً؛ (٦) بناء المؤسسات محلياً؛ (٧) إيجاد الوظائف محلياً.

ولتوجيه موظفي الحكومة اليابانية إلى برنامج الإيفاد الخاص بآسيا، عقدت مشاورة ماثلة دامت يوماً واحداً في طوكيو في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٩. وحضر هذه المشاورة، التي مثلت أول خطوة لحشد مؤيدين في اليابان بهدف إنشاء شراكات مستقبلاً لـ ٤٠٢ من الأشخاص، بما في ذلك أعضاء البرلمان وكبار المسؤولين الحكوميين وخبراء اقتصاديون مشهورون وصحفيون يابانيون بارزون. وكانت الندوة بمثابة ميدان للمناقشة الصريحة لاستراتيجية التصدي لآثار الأزمة الآسيوية على فقراء المرتفعات. وأتيحت للمشاركين فرصة إجراء مقابلات مباشرة بواسطة الساتل مع المستفيدين من الإيفاد في جافا الشرقية بإندونيسيا بشأن استراتيجيات التصدي للأزمة.

خامساً - مستقبل التعاون بين الإيفاد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

إن المنطقة التي تستهدفها الاتفاقية تتميز بتمركز الأقاليم التي يوجد فيها الفقراء الريفيون، في كل من البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من عجز غذائي والبلدان المتوسطة الدخل، ولذا فإن تنفيذ الاتفاقية يتطلب تلقائياً وضع خطة للتخفيف من وطأة الفقر في الريف وللزراعة المستدامة. وقد دعم الإيفاد بصورة منتظمة عملية تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك دعمها بتخصيص موارد ضخمة لها، وذلك إدراكاً منه لأهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه في تشجيع المبادرات المحلية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وأصبح الصندوق، بوصفه المرفق الذي يؤدي الآلية العالمية يدرك أكثر من ذي قبل المسؤولية المتزايدة للمقابلة على عاتقه والتزامه بتحقيق أهداف الاتفاقية من خلال المساعدة التقنية وتعبئة الموارد على السواء.

ولا يزال يتعين استكشاف عملية استخدام التكنولوجيا الإحيائية كأداة طويلة الأجل في مكافحة الجوع والتخفيف من وطأة الفقر في الأراضي الجافة؛ ويمكن للمنظمات غير الحكومية الشريكة أن تكون مفيدة في تحديد فوائدها بالقيام بدور الوسيط بين الباحثين وصغار الملاك.

وقد أقر الصندوق بدور المنظمات غير الحكومية في عملية الاتفاقية بوضوح وذلك من خلال إشراكها في برامج يمولها عن طريق الأداة المشتركة بين المنظمات غير الحكومية وبرنامج التعاون الموسع مثلاً. وبناءً على ذلك، سيواصل تشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برامج العمل الوطنية وذلك من خلال ما يلي: (١) التشديد على المشاريع المقترحة ذات الصلة بأهداف الاتفاقية في إطار الأداة المشتركة بين المنظمات غير الحكومية وبرنامج التعاون الموسع؛ (٢) إنشاء إئتلافات تمويلية مع المنظمات غير الحكومية وتعزيز دور المنظمات الشعبية الريفية. ومن المقرر أن يبقى موضوع التصحر على رأس جدول الأعمال، في إطار التعاون بين الإيفاد والمنظمات غير الحكومية.
